



# منظمة الشفافية الدولية الائتلاف العالمي ضد الفساد

محظور التداول حتى الساعة 6:01 بتوقيت وسط  
أوروبا / 00:01 بتوقيت شرق الولايات المتحدة، 25  
كانون الثاني/يناير 2022

يكشف مؤشر تصورات الفساد لعام 2021 عن عقيدٍ من ركود مستويات الفساد وسط انتهاكات لحقوق الإنسان وتردي  
ديمقراطي

27 دولة سجلت أدنى مستوى في تاريخها

برلين، 25 كانون الثاني/يناير 2022 - يُظهر مؤشر مدركات الفساد لعام 2021 الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية  
اليوم أن مستويات الفساد لا تزال تراوح في مكانها في جميع أنحاء العالم، حيث لم تحرز 86 بالمئة من الدول تقدماً يذكر  
أو أي تقدم على الإطلاق في السنوات العشر الماضية.

ووجدت منظمة الشفافية الدولية أن البلدان التي تنتهك الحريات المدنية باستمرار تسجل درجات أقل على مؤشر مدركات  
الفساد. ويؤدي التراخي عن محاربة الفساد إلى تفاقم انتهاكات حقوق الإنسان وتقويض الديمقراطية، مما يؤدي إلى نشوء  
دوامة شريرة. مع تآكل هذه الحقوق والحريات وتراجع الديمقراطية، يحل الاستبداد محلها، مما يسهم في ارتفاع مستويات  
الفساد.

وقالت ديليا فيريرا روبيو، رئيسة منظمة الشفافية الدولية:

"حقوق الإنسان ليست مجرد شيء يُستحسن أن يكون موجوداً في جهود مكافحة الفساد. فالنهج الاستبدادي يدمر  
الضوابط والتوازنات المستقلة ويجعل جهود مكافحة الفساد تعتمد على أهواء النخبة. إن ضمان قدرة الناس على التحدث  
بحرية والعمل بشكل جماعي لإخضاع السلطة للمساءلة يمثل الطريق الوحيد المستدام للوصول إلى مجتمع خالٍ من  
الفساد."

أبرز الملامح العالمية

يصنف مؤشر مدركات الفساد 180 دولة وإقليماً حسب المستويات المتصورة لفساد القطاع العام فيها على مقياس من  
صفر (فاسد للغاية) إلى 100 (نزيه للغاية).

يظل المتوسط العالمي لمؤشر مدركات الفساد دون تغيير عند 43 درجة للعام العاشر على التوالي، ويسجل ثلثا البلدان أقل  
من 50 درجة.

- الدول التي تتصدر المؤشر هي الدنمارك (88) وفنلندا (88) ونيوزيلندا (88)، وكلها أيضاً تأتي ضمن الـ 10 بالمئة  
من دول العالم في درجة الحريات المدنية على [مؤشر الديمقراطية](#).
- ولا تزال الصومال (13) وسوريا (13) وجنوب السودان (11) في ذيل مؤشر مدركات الفساد. كما تحتل سوريا  
المرتبة الأخيرة في مجال الحريات المدنية (الصومال وجنوب السودان غير مصنفة).
- سجلت 27 دولة - من بينها قبرص (53) ولبنان (24) وهندوراس (23) - أدنى مستوياتها التاريخية هذا العام.

في العقد الماضي، تراجعت 154 دولة أو لم تحرز أي تقدم يذكر.

- منذ عام 2012، شهدت 23 دولة انخفاضاً ملحوظاً في مؤشر مدركات الفساد - بما في ذلك اقتصادات متقدمة مثل أستراليا (73) وكندا (74) والولايات المتحدة (67)، وخرجت الأخيرة من مجموعة أفضل 25 دولة على المؤشر لأول مرة.
- حسّنت 25 دولة درجاتها بشكل ملحوظ، بما في ذلك إستونيا (74) وسيشيل (70) وأرمينيا (49).

### الفساد، وحقوق الإنسان والديمقراطية

مع ركود وتدهور جهود مكافحة الفساد، تتعرض حقوق الإنسان والديمقراطية للهجوم. وهذه ليست مصادفة. إذ يمكن أن يؤدي الاستخدام المستمر من قبل الحكومات لجائحة كوفيد-19 من أجل تقويض حقوق الإنسان والديمقراطية إلى تدهور أكثر حدة في جميع أنحاء العالم في المستقبل.

من بين 23 دولة انخفضت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد بشكل ملحوظ منذ عام 2012، انخفضت درجات 19 دولة أيضاً في مجال الحريات المدنية. علاوة على ذلك، من أصل [331 حالة مسجلة](#) مدافعين عن حقوق الإنسان قتلوا في عام 2020، وقعت 98 بالمئة من الحالات في بلدان حصلت على درجة أقل من 45 على مؤشر مدركات الفساد.

- واصلت الفلبين سقوطها بداية من عام 2014 إلى 33 درجة، حيث شن الرئيس رودريغو دوتيرتي حملة قمع على حريات التجمع والتعبير منذ انتخابه في عام 2014. كما سجلت معدلاً مرتفعاً بشكل استثنائي في قتل المدافعين عن حقوق الإنسان، حيث قُتل 20 منهم في عام 2020.
- في فنزويلا، قمعت حكومة الرئيس نيكولاس مادورو المعارضين السياسيين، والصحفيين وحتى العاملين في مجال الرعاية الصحية. لقد تراجعت الدولة بشكل كبير على مؤشر مدركات الفساد على مدى العقد الماضي، وسجلت أدنى درجة حتى الآن، وهي 14، في عام 2021.
- لقد واجهت مالي أزمتين سياسيتين ومؤسساتيتين وأمنية، بما في ذلك ثلاثة انقلابات عسكرية خلال السنوات العشر الماضية. وانخفضت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد إلى 29، كما أن درجاتها في مجال الحريات المدنية أخذت في الانخفاض أيضاً، حيث يقوض النزاع المسلح المستمر الوظائف الرئيسية للدولة، مما يؤدي إلى نشوء حلقة مفرغة من الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.
- حتى بين الديمقراطيات، شهد العقد الماضي تراجعاً في جهود مكافحة الفساد وحقوق الإنسان. إذ تراجعت درجة الحريات المدنية في بولندا وانخفضت درجاتها على مؤشر مدركات الفساد إلى 56، حيث تقوم الحكومة بقمع الناشطين من خلال قوانين الإهانة وتقيّد حرية وسائل الإعلام بشدة.

تدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات إلى العمل وفقاً لالتزاماتها في مجال مكافحة الفساد وحقوق الإنسان، كما تدعو الناس في جميع أنحاء العالم إلى الانضمام إلى بعضهم بعضاً للمطالبة بالتغيير.

وقال دانييل إريكسون، الرئيس التنفيذي لمنظمة الشفافية الدولية:

"في السياقات الاستبدادية حيث تقع السيطرة على الحكومة والأعمال والإعلام في أيدي قلة من الأشخاص، تظل الحركات الاجتماعية هي الضابط الأخير للسلطة. إن القوة التي يمتلكها المعلمون، وأصحاب المتاجر، والطلاب، والأشخاص العاديون من جميع مناحي الحياة هي التي ستؤدي في النهاية إلى تحقيق المساءلة."

## حول مؤشر مدركات الفساد

منذ إنشائه في عام 1995، أصبح مؤشر مدركات الفساد المؤشر العالمي الرائد لفساد القطاع العام. يصنف المؤشر 180 دولة وإقليماً حول العالم بناءً على تصورات الفساد في القطاع العام، باستخدام بيانات من 13 مصدراً خارجياً، بما في ذلك البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وشركات المخاطر والاستشارات الخاصة، ومراكز الأبحاث وغيرها. وتعكس النتائج آراء الخبراء ورجال الأعمال.

تتم مراجعة عملية حساب مؤشر مدركات الفساد بانتظام للتأكد من أنها قوية ومتناسكة قدر الإمكان، وكان آخر هذه المراجعات تلك التي أجراها مركز البحوث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية في عام 2017. جميع درجات مؤشر مدركات الفساد منذ عام 2012 قابلة للمقارنة من عام إلى آخر. لمزيد من المعلومات، راجع المقالة: [أبجديات مؤشر مدركات الفساد: كيف يتم حساب مؤشر مدركات الفساد.](#)

## ملاحظات للمحررين

- تراجعت الدول الآتية بشكل ملحوظ في السنوات العشر الماضية: أستراليا، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، كندا، تشيلي، قبرص، غواتيمالا، هندوراس، هنغاريا، لبنان، ليبيريا، لوكسمبورغ، مالي، منغوليا، نيكاراغوا، الفلبين، بولندا، سانت لوسيا، جنوب السودان، سوريا، تركيا، الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا.
- تحسنت الدول الآتية بشكل ملحوظ في السنوات العشر الماضية: أفغانستان، أنغولا، أرمينيا، النمسا، بيلاروسيا، الصين، ساحل العاج، إستونيا، إثيوبيا، اليونان، غويانا، إيطاليا، لاتفيا، مولدوفا، ميانمار، نيبال، باراغواي، السنغال، سيشيل، كوريا الجنوبية، تانزانيا، تيمور الشرقية، أوكرانيا، أوزبكستان، وفيتنام.
- البلدان الـ 27 الآتية هي في أدنى درجة لها منذ أول عام مقارنة للبيانات المتاحة (2012): أستراليا، بلجيكا، بوتسوانا، كندا، جزر القمر، قبرص، دومينيكا، إسواتيني، هندوراس، هنغاريا، إسرائيل، لبنان، ليسوتو، منغوليا، هولندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، الفلبين، بولندا، صربيا، سلوفينيا، جنوب السودان، سويسرا، تايلاند، تركيا وفنزويلا.
- انظر أيضاً تقرير مؤشر مدركات الفساد 2021، الذي يحتوي على توصيات منظمة الشفافية الدولية.

## طلبات المقابلة

في حالة وجود استفسارات خاصة بكل بلد، يرجى الاتصال [بالفروع الوطنية لمنظمة الشفافية الدولية](#).

في حالة وجود استفسارات حول النتائج الإقليمية والعالمية، يرجى الاتصال بسكرتاريا منظمة الشفافية الدولية:

[press@transparency.org](mailto:press@transparency.org)

